

المتغيرات الدولية والإقليمية وتأثيرها على أمن البحر الأحمر

صفوت صادق الديب

باحث دكتوراة كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس

جمال سلامة على

أستاذ العلوم السياسية كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس

نيبال عز الدين جميل

أستاذ العلوم السياسية المساعد كلية السياسة والاقتصاد جامعة السويس

المستخلص

احتلت منطقة البحر الأحمر موقعا هاما في الترتيبات الدولية والإقليمية الجارية بوصفها جزءا مكتملا للسياسة الرامية لفرض النفوذ واحكام السيطرة علي ممرات المائية بها. أهمية الدراسة تلقي الضوء علي التحديات الدولية والإقليمية التي تؤدي الي المتغيرات الدولية والإقليمية والتي تؤثر علي مصالح دول أعالي البحار وتبرز خطورة التواجد الأجنبي المكثف في المنطقة مع العمل علي إعادة ترتيب الأوضاع بها لتتوافق مع المنظور الأمني لقوة بعينها ويعتبر ذلك من اهم الأسباب لاستمرار الصراع في المنطقة مما يشكل تهديدا مباشرا للامن القومي للعالم العربي عامة والدول العربية المطلة عليه خاصة ويعطي الفرصة للقوى الكبرى للتدخل في الشؤون الاستراتيجية ويعطي لإسرائيل عمقا استراتيجيا جديداً.

تهدف الدراسة الي تحليل اثر المتغيرات الدولية والإقليمية وانعكاسها علي دول البحر الأحمر.

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية علي امن البحر الأحمر للدول المتشاطئة والغير متشاطئة للبحر الأحمر.

نتائج الدراسة: تتمثل ابرز الإشكاليات لدول البحر الاحمر في مشكلة الديون الخارجية وابعائها، تداعيات العولمة، تحول في مراكز القوى الدولية، والقرصنة وتحديات الملاحة الدولية، كما ان ابرز المتغيرات الإقليمية هي تقسيم الحدود السياسية الذي لا يراعي

التقسيمات العرقية، التغلغل الإسرائيلي في جنوب البحر الأحمر، التحديات الأمنية (التواجد العسكري الأجنبي المكثف)، التحديات الاقتصادية، التحديات الثقافية والاجتماعية، الامر الذي يحتاج الي دعم الوجود المصري عسكريا واقتصاديا وسياسيا خاصة في جنوب البحر الأحمر مع ضرورة استحداث منظومة امن جماعي في البحر الأحمر تشمل جميع دوله عدا إسرائيل.

Abstract

The Red Sea region played an important role in current international and regional arrangements as an integral part of the policy aimed at imposing influence and controlling its waterways .

The significance of the study sheds light on the international and regional challenges that lead to international and regional changes that affect the interests of the high seas countries and highlight the danger of the intense foreign presence in the region while working to rearrange the situation in it to conform to the security perspective of a particular power, which is one of the most important reasons for the continuation of the conflict in the region and the Arab countries bordering it in particular, and allows major powers to intervene in strategic affairs, giving Israel new strategic depth.

The study's aim is to examine the impact of international and regional variables on Red Sea countries .

The study uses a qualitative and analytical approach to investigate the impact of international and regional variables on the security of the Red Sea for both riparian and non-riparian countries.

The study's findings: The most prominent problems for Red Sea countries are the problem of external debts and their burdens, the

ramifications of globalization, a shift in international power centers, piracy and the challenges of international navigation, and the most prominent regional variables are the division of political borders that do not take ethnic divisions, Israeli penetration in the southern Red Sea, and security challenges (intensive for Israel).

مقدمة

شهد العالم خلال العقدین الاخریین الكثير من المتغيرات التي طرأت على النظام العالمی الحالي وكشفت مدى التناقض والتباين في المعادلة الإستراتيجية لقطب النظام الوحید ، ففي الوقت الذي تتربع فيه الولايات المتحدة على قمة النظام العالمی و تصیغ سياساته ، إلا أن مكانتها الإقتصادية قد تراجعت عن ذات المرتبة الإقتصادية في القرن السابق ، وهو ما يشير إلى بدء زحزحة مركز الهيمنة على العالم كما ان هناك تنافساً دولياً وإقليمياً للتواجد في منطقة البحر الأحمر والسيطرة على الممرات الملاحية له .

أهمية الدراسة القاء الضوء على الأوضاع الدولية علي مختلف الأصعدة وانعكاسات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط وحوض البحر الأحمر علي امنه .

اهداف الدراسة توضيح ابراز التحديات الدولية والإقليمية التي تواجه دول البحر الأحمر والمتغيرات في الكتلة العربية والغير عربية في حوض البحر الأحمر .

مشكلة الدراسة القاء الضوء علي خطورة التنافس الدولي والإقليمي علي التواجد في البحر الأحمر وتأثيره علي الامن القومي المصري .

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي لدراسة تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية علي امن البحر الأحمر للدول المتشاطئة والغير متشاطئة للبحر الأحمر .

تم تقسيم الدراسة الي قسمين: القسم الأول المتغيرات الدولية وتأثيرها علي البحر الأحمر و القسم الثاني المتغيرات الإقليمية وتأثيرها علي البحر الأحمر .

القسم الأول: المتغيرات الدولية وتأثيرها علي البحر الأحمر:

قبل تناول المتغيرات الدولية نود الإشارة الي ابرز التحديات الدولية التي تواجه دول البحر الاحمر

– تراجع القيمة الاقتصادية الاستراتيجية لدول جنوب البحر الأحمر:
حيث الأوضاع الاقتصادية المنهارة وفقدان جزء كبير من عائد صادراتها بسبب انخفاض
أسعار السلع التي تصدرها ومعظمها من المواد الأولية فضلا عن الفساد وعدم الاستقرار
السياسي.

– تواضع حجم المساعدات الأجنبية :
خاصة الأمريكية وتعويض ذلك بعائد الأيجار السنوي للقواعد العسكرية (جيبوتي –
اريتريا) .

- مشكلة الديون الخارجية وأعبائها :
حيث زاد عدد البلدان الأقل نموا في البحر الأحمر والقرن الأفريقي وتطلب الأمر
النهوض لمواجهة الديون باعداد خطط تنموية سريعة ، أدى ذلك الى زيادة الديون لتمويل
تلك الخطط وعجزت معظم الدول عن السداد مما أدى الى تراجع خطط التنمية وتراجع
الناتج المحلي، أدى تدخل صندوق النقد الدولي لفرض سياسات اقتصادية قاسية لاصلاح
الهيكل الاقتصادية لتلك الدول دون مراعاة السلام الاجتماعي ، ترتب على ذلك تحقيق
نتائج سلبية وعدم تحقيق معدلات نمو مناسبة لمواجهة مشكلة تراكم الديون وتزايد أعبائها
- تداعيات العولمة :

ان تسارع وتيرة العولمة جعل العالم المتقدم يتجاهل على نحو خطير مشكلات الدول
النامية وفي القلب منها دول البحر الأحمر والقرن الأفريقي مما يمثل أهم التحديات
والتهديدات لمعظم الدول النامية ، فالعولمة المستندة الى الفلسفة الليبرالية الحديثة بتحرير
الأسواق خارج أطر الضوابط التقليدية (حركة دخول وخروج الأموال بالمليارات تتم
في ومضات سريعة على الكمبيوتر) على نحو جعل السلطة الوطنية تقف عاجزة .
- التطرف والإرهاب:

يعتبر من أخطر التحديات على المستوى الدولي كونه ظاهرة عابرة للقارات مدعومة
من قوى ذات مصلحة في اضعاف الدول وتأجيج الصراعات الداخلية بها وتبرز في دول
البحر الأحمر والقرن الأفريقي بدرجات متفاوتة ويعد اليمن والصومال أكبر دولتين
تعانيان من تلك الظاهرة وسيتم تناولها في المتغيرات الدولية تفصيلا.

أولا: المحور السياسي والأمني: المتغيرات والتحول التي طرأت على النظام الدولي:

٧-التحول في مراكز القوى الدولية (ما بعد الغربي)

يعترف كثير من القادة الغربيين بأن العالم في خضم تنافس بين الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية ، ولم يقتصر الامر على هذا الصراع فحسب ، ولكن أخذت الأنظمة المتخصصة (الأوتوقراطية) في التأثير على الحكومات والرأي العام في الدول الديمقراطية ، مما أدى للتحول في مركز القوى الدولي من القوى الغربية التي أصبحت أقل قوة مما كانت عليه إلى القوى الآسيوية غير الديمقراطية ، مما يشير إلى الإتجاه نحو إنهاء الأحادية القطبية الأمريكية ، في القرن التاسع عشر عاش أكثر من نصف سكان العالم في اسيا وكانوا ينتجون أكثر من نصف الناتج العالمي ، و لو حركنا الزمن للقرن العشرين نجد أن أكثر من النصف يعيشون في اسيا أيضا ، لكنهم ينتجون خمس انتاج العالم فقط بسبب الثورة الصناعية في الغرب (الولايات المتحدة وأوروبا) ، اما في القرن الواحد والعشرين فان الامر بدء يتغير وتراجعت أوروبا والتي كانت ترعي مع واشنطن نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية ، مع صعود الصين وشرق اسيا لكن لا يتوقع أن تحل الصين منفردة محل الولايات المتحدة الأمريكية ، إن مستقبل النظام الدولي يرتبط بإيجاد حلول لعدم المساواة العرقية والإثنية (خاصة الدول المتشاطئة على البحر الاحمر) ، وسيعتمد أيضا على قدرة الولايات المتحدة والدول الأخرى المشابهة لها على إعادة بناء قدراتها والعمل على إيجاد حلول لمشكلات القرن الحادي والعشرين^(١).

- التسلح وحدود الإنفاق:

القرن الحالي هو قرن التسلح والإنفاق العسكري ، ونستطيع أن نقول أن النفقات العسكرية العالمية ظلت تسير في إتجاه تصاعدي خلال الفترة من ٢٠٠٢م إلى ٢٠١٦م بشكل عام ، وبلغت ذروتها خلال عام ٢٠١٧ بشكل خاص ، ولم يقتصر الأمر على الدول العظمى والكبرى فقط ، حيث بلغ عام ٢٠١٨م إجمالي الإنفاق الدفاعي لمنطقة الشرق الاوسط التي تضم منطقة البحر الأحمر (١٨١) مليار دولار، أما الدول ذات الانفاق الدفاعي المرتفع "بالدولار الامريكى عام ٢٠١٨" (السعودية ٨٢,٩ مليار - إسرائيل ١٨,٥ مليار - مصر ٣,٥ مليار - السودان ١ مليار - الأردن ١,٦ مليار) (وهى الدول التي يتجاوز انفاقها

(١) عمرو عبد العاطي، مجلة السياسة الدولية، ع ٢١٢ إبريل ٢٠١٨ القاهرة، مشيرا إلى "زيجمار جابربيل" وزير الخارجية الألماني، ص ص ١٥ - ١٦.

الدفاعى المليار دولار فى منطقة البحر الأحمر) والإنفاق الدفاعى والتسليحي الأوروبى شهد طفرة منذ عام ٢٠١٥م وعلى العكس منه يتراجع الإنفاق الدفاعى فى منطقة آسيا والباسيفيك ، حيث تراجع على نحو طفيف نفقات الدفاع لكل من الصين والهند فى عام ٢٠١٧م مقارنة بعام ٢٠١٦م ، وتتصدر الولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت الراهن قائمة الإنفاق العسكرى حيث بلغ الإنفاق العسكرى الأمريكى ٥٦٣ مليار دولار فى عام ٢٠١٦م ، و٦٨٦ مليار دولار فى عام ٢٠١٧م ، وزاد ليصل الى ٧٠٦ مليار دولار عام ٢٠١٨م وبلغت نسبته ٤٠,٧٪ من نسبة الإنفاق الدفاعى العالمى وتستحوذ على ٣١٪ من سوق السلاح العالمى يليها فى الترتيب روسيا ثم الصين وفرنسا وبريطانيا^(١).

-القرصنة وتهديدات الملاحة الدولية:

- إنحسرت عمليات القرصنة البحرية وإقتربت من الحالة الصفرية، بفضل الجهود الدولية لمجابهة تلك الظاهرة، وإحتمال عودتها مرة أخرى وتداعياتها الإقليمية والدولية لايزال قائما لا سيما على الصعيدين الإقتصادي والأمني، وتتركز معظم عمليات القرصنة فى منطقة القرن الأفريقي قبالة سواحل الصومال وخليج عدن، الذى يعد أكثر المناطق أهمية فى طرق الملاحة الدولية، حيث تجتازه أكثر من حوالي عشرين ألف سفينة سنويا، وما بين ٣٠-٤٠٪ من إمدادات النفط العالمية، كما يستخدم فى حركة التجارة المتبادلة بين آسيا وأوروبا. يمكن القول إجمالا أن عمليات القرصنة قد تتصاعد وتيرتها خلال الفترة المقبلة ، ما لم يتم التعامل بجدية مع جذور المشكلة ، التى ثبت وجود أطراف دولية فاعلة راغبة فى إستمرارها كذريعة لوجودها فى منطقة القرن الأفريقي الجيوستراتيجية ، لقد كان الحل الأسهل لمشكلة القرصنة هو إعادة تأهيل الدولة الصومالية و امتلاكها قوات بحرية وخفر سواحل وحرس حدود بما يمكنها من السيطرة الكاملة على سواحلها لمنع انطلاق القرصنة ، لكن الدول الكبرى لا تتحقق مصالحها بذلك وفضلت وجود اساطيلها فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر بتكلفة مالية

(١) التوازن العسكرى ٢٠١٩ – المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية – لندن (قسم الشرق الأوسط) .

باهظة على عودة الصومال كدولة تستطيع أن تسيطر على أراضيها وسواحلها^(١)

– تعتبر الأوضاع الداخلية في بعض الدول بيئة خصبة لنمو وترعرع الإرهاب حيث تنتشر الأفكار المتطرفة بدون وجود خطط للتعامل معها مع عدم وجود خطط تنموية ومشروعات لاستيعاب العمالة وخفض البطالة وانخفاض معدلات النمو وعدم القدرة على مواجهة التمويل الخارجي القادم لدعم تلك الأفكار أو الجماعات بالإضافة الى السياسات الداخلية القمعية شديدة البطش والتي تؤدي لنفور قطاعات عديدة من الشعب مما يسهل استقطابهم.

- الهجرة غير الشرعية وتأثيرها دوليا:

هي عملية ديناميكية شديدة التعقيد تعكس المستويات الوطنية ، والإقليمية والعالمية ، فعلى الصعيد الدولي تواجه الدول تدفقا مستمرا من المهاجرين غير الشرعيين عبر حدودها (من شرق أفريقيا إلى الخليج العربي) ، الأمر الذي دفع كل طرف إلى إصدار تشريعات للتعامل مع هذه الإشكالية المتسمة بالتعقيد ، كما انها أثرت بين دول الهجرة والممر والمهجر/المستقر بشكل ملحوظ ، وبالرغم من أن العلاقات السياسية والأمنية بين الدول تعكس بعداً ثنائياً فإن كل من بلاد المهجر أكد أهمية البعدين الإقليمي والعالمي لمشكلة الهجرة غير القانونية ، لاسيما أهمية مساعدة الدول المصدرة للهجرة في ضبط حدودها وتنمية إقتصاديتها وتوقفها بسبب جائحة كورونا كان مؤقتا^(١).

- اللاجئون أزمة وتهديد عالمي جديد:

أصبحت أزمة تهدد العديد من دول العالم ، وعلى رأسها الدول المضيفة للاجئين التي تعاني غالبيتها من أزمات سياسية وإقتصادية وإجتماعية كبيرة (اليمن- الصومال...إلخ)، حيث وصل عدد اللاجئين في العالم إلى مايزيد على أكثر من ٦٠ مليون لاجئ ، أي مايعادل مجموع سكان السويد والدنمارك والنرويج وفنلندا معاً، ويشكل العنصر النسائي والأطفال ٨٠٪ منهم ، وتأتي سوريا على قمة الدول المصدرة للاجئين، حيث فر منها

(١) سامي صبري، باحث في الشؤون الأفريقية – مجلة السياسة الدولية القاهرة عدد ٢١٢- ابريل ٢٠١٨م، ص ص ١٢٦-

١٢٩

(٢) مصطفى عبدالله أبو القاسم خشيم، أستاذ علم السياسة بجامعة طرابلس، دراسة بشأن السيناريوهات للعلاقات السياسية والأمنية بين دول الهجرة

غير الشرعية ، طرابلس
٢٠١٠ - ص ص ٥٦-٥٧

أكثر من ستة ملايين لاجئ موزعين في دول الجوار، بالإضافة إلى أكثر من ٣,١ مليون لاجئ معظمهم من سوريا والعراق يطلبون اللجوء إلى دول الإتحاد الأوروبي^(٢).

- المخدرات: (المزروعة- المصنعة- الكيماوية - الدوائية)

المخدرات تستهدف عقول وصحة المجتمع والشباب وتخريب الاقتصاد ، ويعتبر البحر الأحمر مسرحا لعمليات تهريبها (بين الغرب والشرق والعكس) كما أن التنظيمات / الجماعات المتطرفة والمناهضة والإرهابية الدولية والإقليمية تستفيد من الإتجار في المخدرات لتوفير الأموال اللازمة لدعم وشراء السلاح والتجنيد ، وبعض دول الشرق الأوسط إستفادت من التجارة في المخدرات وإستمرت حتى الآن وبطرق جديدة ومبتكرة ، بدءا من زراعتها بجميع أشكالها وصورها ، حتى المصنعة والكيماوية والتي تأخذ أشكالاً دوائية مستفيدة من الممرات الإستراتيجية في المنطقة.

سادسا: تأثير المتغيرات الدولية:

- سياسيا وأمنيا:

- يرتبط مستقبل النظام الدولي الحالي بقدرة الولايات المتحدة وأوروبا على تحمل قيادتها لهذا النظام في ظل محاولاتها المستمرة لتجنب الصين وشرق اسيا.
- أهمية وضرورة مواجهة مشكلات القرن الحادي والعشرين (عدم المساواة الاقتصادية - الإختلالات المالية - تدهور البيئة - الصراعات الإثنية بكافة أشكالها).
- تنامي الإنفاق العسكري يؤثر على توازنات القوى الإقليمية والدولية خاصة في منطقة البحر الاحمر، وإتخاذ مكافحة الإرهاب كركيزة للوجود به وذريعة لزيادة الإنفاق.
- تهميش الدبلوماسية ، ومنظمات السلام الدولية وسيادة انماط السلوك اللا أخلاقي للسياسة الدولية.

- توجه عالمي نحو عسكرة المواقف والإتجاهات السياسية.

- تمويل لعدد كبير من الميليشيات والمنظمات الدولية غير الشرعية في المنطقة العربية وإسقاط العديد من الأنظمة التي تراها الدول الداعمة للإرهاب غير موالية لها.

(٢) محمد عثمان أبو بكر : تحديات السياسة والوحدة الوطنية التي تواجهه منطقة القرن الأفريقي في أفريقيا وتحديات القرن الحادي والعشرين , جامعة القاهرة , معهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٩٧ ص ٣٦٣.

- تصاعد أدوار الصين - روسيا - الاتحاد الأوروبي، مما يتيح مناخا من الفوضى نتيجة إختلاف الرؤى والتناقض ومزيد من الصراعات حول البحر الأحمر.
 - فشلت المحكمة الجنائية الدولية في ممارسة ولايتها القضائية خارج أفريقيا مما يؤكد أن الخروج الجماعي منها قد أصبح وشيكا.
 - اذا لم يتم التعامل مع ظاهرة الارهاب بجدية فان العمليات الارهابية والقرصنة وتهديدات الملاحة الدولية قد تتصاعد وتيرتها خلال الفترة المقبلة.
 - الاتجار غير الشرعي في الأسلحة والذخائر يؤدي إلى انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان وزعزعة إستقراره وأمنه وأعمال التنمية المستدامة وحرية الملاحة بالمرات المائية.
 - محاربة الإرهاب من وجهة نظر عالمية تبدأ من مواجهة النظم الداخلية للدول له بمنع أسباب القرصنة والتطرف والعنف والإرهاب وليس عن طريق صناعة إرهاب جديد والتعامل بجدية مع الدول - الكيانات الممولة ماليا للعناصر الارهابية.
 - لن تحوز التنظيمات المتطرفة والإرهابية والقرصنة القوة والتأثير مرة ثانية، في ظل تآكل مؤيديها والمتعاطفين معها.
 - السلفية مورد بشري متجدد للتنظيمات الإرهابية من خلال الإنتقال الفكري لبعض العناصر ذات الفكر السلفي والإخواني، من وإلى تنظيمات إرهابية أخرى، مما يتطلب تقديم الوقاية الفردية على الترشيح الفكري.
 - إتسمت عمليات القرصنة والإرهاب خلال أعوام ٢٠١٧م - ٢٠١٨م - ٢٠١٩م بالانحسار وتنفيذ عمليات إرهابية عابرة للقارات مع الإختيار النوعي والمؤثر للأهداف والعمل في خلايا صغيرة (ذئاب منفردة، وذئاب جريحة).
 - ضرورة التوصل لتعريف دولي محدد للإرهاب والتحديد الدقيق لمن هو الإرهابي.
- إقتصاديا:**
- إستمرار تراجع الإقتصاد العالمي والاتجاه شرقا (آسيا وجنوب شرق آسيا).

- الإهتمام بالتنمية المستدامة خارج إطار صندوق النقد الدولي ، الذي يتدخل في قرارات الدول التي يتم إقراضها.

- إبتزاز الدول المنتجة للنفط من قبل الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل.

- سيظل العالم العربي عرضة لحدوث تطورات جيوبوليتيكية قاسية ، بما في ذلك الصراعات والحروب الأهلية بل وحتى الحروب الخارجية وأعمال القرصنة.

- تصبح الدولة صاعدة عندما تتطلع إلى الداخل أكثر من الخارج وتوجد سوقاً محلية ، وتؤكد السيادة الوطنية على الإقتصاد القومي وتطبق سياسات تحمي الأمن الغذائي والسيادة على الموارد.

- تداعيات أزمة كورونا على الإقتصاد العالمي و انعكاساتها على اقتصاديات دول البحر الأحمر

- دبلوماسيا:

- بروز الدبلوماسية الإقتصادية كوسيلة لتعزيز التعاون والضغط على كثير من دول العالم والترويج لمصالحها الإقتصادية.

- بروز عالم متعدد الأقطاب خلال السنوات القادمة بعيدا عن أحادية القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية).

- غياب القادة/ الرؤساء عن الحضور في لقاءات القمة أحد أسباب ومظاهر تراجع الدور الدولي خاصة في منطقة البحر الأحمر والممرات المائية الدولية ووجودهم يسهم في رأب الصدع وتقريب وجهات النظر وتحسين العلاقات وإنهاء الخلافات والصراعات وتحقيق الأمن بين الدول.

- العلاقات الشعبية (الدبلوماسية الشعبية) تلعب دورا مهما في تفعيل الدور الدولي ، وفق أسس وضوابط محددة ، وبالتنسيق مع الأجهزة الرسمية للدول^(١).

-عسكريا (المنظمات ودوائر الإهتمام)

- المنظمات الدولية والإقليمية :

(١) فائزة أبو النجا، مستشار رئيس الجمهورية ، وزير الاستثمار والتعاون الدولي السابقة – محاضرة – أكاديمية ناصر العسكرية العليا – القاهرة – ٤ سبتمبر ٢٠١٦

- **الأمم المتحدة :**
غياب دورها الرئيسي في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وإكتفائها بالإعلان والإعراب عن قلقها عند وقوع أحداث جسيمة في المنطقة العربية والبحر الأحمر، وتراجع دورها لصالح الدول ذات القوة والنفوذ العالمي.
- **الإتحاد الأوروبي :**
إفتقاد دوله إلى قيادة تتغلب على معاناتها للتبعية والإنقياد للسياسة الخارجية الأمريكية ، رغم محاولتها بلورة سياسة خارجية أوروبية مستقلة.
- **الإتحاد الأفريقي:**
يتبنى رؤية تهدف إلى معالجة نقاط الضعف المؤسسية في الدول الأعضاء ، وتعزيز المؤسسات الإقليمية والقارية ، وإنشاء آليات جديدة ، لتحسين التعاون الأمني والإستخباراتي بين دوله ، ولكنها تصطدم بفقر الإمكانيات والدعم وأن قراراته استرشادية وغير ملزمة بالتنفيذ بالنسبة لدوله.
- **القوى العظمى والكبرى:**
- **الولايات المتحدة الأمريكية:**
(أ) إضطراب سياساتها الخارجية وإنعدام اليقين حول دورها العالمي ، مقارنة بالماضي وتغليب المنفعة المالية على المصالح الاستراتيجية .
(ب) تزايد التحديات الأمريكية ، إبتداء من بحر الصين الجنوبي ، مرورا بالشرق الأوسط ، وصولا إلى دول البلطيق وأوروبا الشرقية.
- **روسيا الإتحادية:**
تسعى إلى مد نفوذها في منطقة الشرق الأوسط ، والتمدد العسكري في حوض شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر، في إطار إستراتيجية البقاء الدائم والتي تنتهجها في الآونة الأخيرة.
- **حلف الناتو:**
تغيير دوره عام ١٩٩٩م من حلف دفاعي إلى جهاز عسكري له صلاحيات التدخل العسكري في النزاعات الإقليمية داخل حدوده وخارجها ، يعتمد على الوساطة الأوروبية في بعض القضايا ثم التدخل العسكري إلى جوار القوة الأمريكية (همش الرئيس

الأمريكي ترامب من دوره بالتصريح بانه مؤسسة منتهيه الصلاحية) و أعماله مرهونة
بالارادة الأمريكية .

- الصين:

- تنافس على النفوذ الدولي إقتصادي وعسكريا وفضائيا.
- تسعى إلى التواجد العسكري المباشر في بعض المناطق كما هو الحال في أفريقيا (جيبوتي).
- مزاحمة النفوذ الأمريكي والروسي في مناطق الممرات والمضايق المائية الإستراتيجية الهامة ومناطق الأزمات الدولية.
- تقدم الصين نموذجا جاذبا للدول الأخرى يمزج بين القيادة المتخصصة والرأسمالية كبديل للنموذج الغربي.
- تنفذ مشروع الحزام والطريق للسيطرة على الإقتصاد العالمي بقبول ورضاء دولي نظراً لإحجامها عن التدخل في الشؤون السياسية – الداخلية للدول.
- تتميز عن الولايات المتحدة الأمريكية بأن تواجهها في أي منطقة تستفيد منه و تفيد أيضا الدول المعنية بالإضافة لانها لا تتأمر على أنظمة وشعوب الدول التي تتعامل معها .

- بريطانيا:

- إحجامها عن الإندماج الاقتصادي ، وتأسيس الجماعة الإقتصادية الأوروبية منذ (عام ١٩٥٧م) الخروج من الإتحاد الأوروبي .
- لم تظهر حتى الآن تداعيات خروجها من الإتحاد الأوروبي على الأوضاع في البحر الأحمر.
- تدخلها في الشؤون الداخلية لدول الشرق الأوسط والسعي لإثارة القلاقل وعدم إستقرارها وتسعى لتأكيد وجودها في دول الخليج العربي والدول المطلة على البحر الأحمر.
- تقوم بدور المحرض والشريك للولايات المتحدة الأمريكية في شؤون الشرق الأوسط عامة والبحر الأحمر خاصة.

- فرنسا:

- جيبوتي نقطة ارتكاز للنفوذ الفرنسي في شرق أفريقيا والبحر الأحمر
- وقعت إتفاقيات للتعاون العسكري والشرطي مع دولتان من دول حوض النيل (رواندا، وبوروندي)
- تتحرك في شئون الشرق الأوسط والبحر الأحمر بشكل منفصل عن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

- اليابان:

- أصبحت من الدول التي تصدر الإقتصاد العالمي وتسعى للحصول على العضوية الدائمة لمجلس الأمن الدولي ، ويهمها إستقرار الأوضاع بالدول المطلة على المضائق والممرات المائية بالبحرين الأحمر والمتوسط والخليج العربي.

- الكوريتين (الشمالية والجنوبية):

- إنهاء النزاع بين الكوريتين يعكس على العديد من الدول العربية بالهدوء وتخفيف الضغوط عليها ، والتغلب على الشكوك الأمريكية والغربية.

- إجتماعيا :

- تزايد الإيرادات الشعبية والرفض المجتمعي للتحديات والتحديات الدولية والتنظيمات الإرهابية بمختلف اشكالها وصورها وأجهزة المخابرات التي تدعمها ومحاولات النيل والتجريح والتشويه للرموز والصفوة.
- تولي الاتحاد الأوروبي والصين القيادة العالمية لإتفاقية المناخ / الاحتباس الحراري خلال الأربع سنوات القادمة لإتمام الإتفاقية.
- الهجرة غير الشرعية ظاهرة معقدة تتطلب حلا شاملا ولها تأثير وإنعكاسات على البلدان المصدرة والمستقبلة إلى جانب دول العبور/ الممر ودول المهجر رغم انحسارها المؤقت بسبب أزمة كورونا.
- اللاجئون أصبحوا أزمة تهدد العديد من دول العالم ، وعلى رأسها الدول المضيفة للاجئين التي تعاني غالبيتها من أزمات سياسية وإقتصادية وإجتماعية كبيرة.

- المخدرات تستهدف عقول وصحة المجتمع والشباب وتخريب الإقتصاد وتستفيد التنظيمات / الجماعات المتطرفة والمناهضة والإرهابية الدولية والإقليمية من الإتجار فيها مستغلين في ذلك الممرات والمضايق المائية التي تربط الشرق بالغرب (منها البحر الاحمر).

القسم الثاني: المتغيرات الإقليمية وتأثيرها علي امن البحر الأحمر:

قبل تناول المتغيرات الإقليمية نود الإشارة لأبرز التحديات الإقليمية والمحلية لدول البحر الأحمر والقرن الأفريقي :

– التحديات السياسية :

- تقسيم الحدود السياسية بين الدول لم يراعي التقسيمات العرقية : حيث أدى التوسع الاستعماري الي ترسيم حدود الدول الافريقية عموما ودول البحر الأحمر والقرن الأفريقي خصوصا بشكل تعسفي للاستيلاء على ثرواتها دون مراعاة الأصول العرقية لشعوبها.
- التغلغل الاسرائيلي في جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي ومنابع النيل : بعد توقيع اتفاقيات سلام مع مصر والأردن واتفاق أوصلو زاد التغلغل الاسرائيلي في افريقيا عموما وفي اريتريا واثيوبيا على وجه الخصوص.

- التحولات الديمقراطية : انهيار الاتحاد السوفيتي وما تبعه من انهيار دول الكتلة الشرقية في بداية تسعينات القرن الماضي كان له تأثيرا كبيرا على التحولات الديمقراطية وتخلت معظم دول جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي عن صيغة الحزب الواحد واتجهت الى التعددية الحزبية ، الا أن تلك التحولات الديمقراطية لا ترضى بعض العرقيات التي كانت تستأثر بالسلطة ، كما صاحب ذلك سعي دول البحر الأحمر لتوطيد علاقاتها مع الدول الغربية لجذب المساعدات والاستثمارات الأجنبية ، غالبا ما تربط الدول الغربية تقديم المساعدات بالمصالح السياسية وتطبيق نظام التعدد الحزبي وتنفيذ برامج اصلاح اقتصادي قاسية على مواطني تلك الدول .

ب - التحديات الأمنية : الموقع الاستراتيجي الهام كان سببا في التواجد العسكري البحري والبري في البحر الأحمر والقرن الأفريقي وأبرزه التواجد الامريكى والاسرائيلي المكثف

في اريتريا واثيوبيا – عدم امتلاك دول جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي لقوات مسلحة حديثة بالإضافة لامتلاك القبائل في بعض هذه الدول ميليشيات أو قوات مسلحة موازية للقوات المسلحة بالدولة – تباين نظم التسليح ما بين النظم الشرقية والغربية بالإضافة لعدم وجود قدرات انتاج حربي – عدم وجود منظومة أمن جماعي سواء في صورة حلف أو نظام اقليمي وقشل جميع محاولات انشاء قوة عسكرية افريقية مشتركة لتخوف الدول من بعضها البعض وتباين نظم التسليح والضعف العسكري المزمّن – احتواء البحر الأحمر على ١٤٩٦ جزيرة عدد كبير منها يشكل أهمية استراتيجية سواء في الشمال أو في الجنوب في ظل غياب سياسة أمنية موحدة .

- **التحديات الاقتصادية :** الظروف الاقتصادية الصعبة حيث انخفاض معدلات التنمية وتراكم الديون و الاعتماد المتزايد على الاقتراض الخارجي والتهم فوائد الديون الجزء الأكبر من عوائد المشروعات الأمر الذي جعل المنطقة شبه مديونة بالكامل بالإضافة لشدة حاجتها لمعالجة أزمة الديون – التخلف والضعف الاقتصادي حيث تنظر الدول الغربية لدول جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي على أنها مستودع للمواد الخام والعمالة ذات الأجور المنخفضة كما تعتبرها سوقا للفائض من منتجاتها غير الجيدة بأسعار باهظة – رغم تحرر دول البحر الأحمر والقرن الأفريقي من الاستعمار الا أنها تعاني من التخلف الاقتصادي حيث لم توحّد سياساتها الاقتصادية ومازالت مرتبطة بالدول الاستعمارية السابقة ولا زالت تفقد الخبرة الفنية وتحتاج لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة لتساير التطور المتسارع في وسائل الإنتاج في ظل ظروف بالغة السوء مع الزيادة السكانية الكبيرة والانخفاض الشديد في مستويات الدخل وتتمثل مظاهر التخلف الاقتصادي في قلة رؤوس الأموال الوطنية كنتيجة لانخفاض معدلات الادخار – تواضع الخبرة الفنية والتكنولوجية خاصة بعد التطور المتزايد في المجالات التقنية – قصور وسائل النقل والمواصلات والبنية التحتية حيث لم تستثمر دول جنوب البحر الأحمر في البنى التحتية الامر الذي شكل حجر عثرة في طريق تنمية تلك المجتمعات .

- **التحديات الاجتماعية والثقافية :** وأبرزها الاختلافات والصراعات العرقية والنظم القبلية حيث بقيت العديد من القبائل والمناطق منعزلة عن العالم الخارجي للطبيعة الجغرافية وصعوبة الانتقال واحتفاظها بهويتها ولغتها ولهجاتها مع قيام الدول المستعمرة بإبقاء تلك

المجتمعات على تخلفها لسهولة الاستيلاء على ثروات البلاد وعدم وجود تنمية بشرية حقيقية أثناء فترة الاستعمار أو بعد الاستقلال بالإضافة الى انخفاض المستوى الصحى وتفشى الأمراض وعدم توافر خدمات صحية وانخفاض مستوى المعيشة مع تفشى الجهل والأمية وانخفاض مستوى التعليم ، يضاف الى ذلك مسألة حقوق الانسان حيث تواجه معظم الحكومات معارضة من القبائل والعرفيات الأخرى فتضطر أن تكون أكثر قمعية وشراسة كضرورة من ضرورات البقاء .

٣٧- يمكن التمييز على أساس المطالب والمواقف والمصالح بين كتلتين إقليميتين من الدول المرتبطة بحوض البحر الأحمر وتتاول المتغيرات بها من خلال ثلاث محاور:

- **المحور الأول:** المتغيرات فى الكتلة العربية الواقعة على حوض البحر الأحمر والخليج العربى.

- **المحور الثانى :** المتغيرات فى الكتلة غير العربية.

- **المحور الثالث:** تأثير المتغيرات على سياسة أمن البحر الأحمر سياسيا، اقتصاديا، امنيا وعسكريا.

المحور الأول: المتغيرات فى الكتلة العربية الواقعة على حوض البحر الأحمر والخليج العربى

أولا : الأردن :

- يعتبر ميناء العقبة ذوأهمية إقتصادية للأردن فهو منفذها البحرى الوحيد لتجارتها مع العالم الخارجى ويربطها بدول أفريقيا وأسيا عن طريق البحر الأحمر خاصة فى ظل تنامى و تطور وسائل النقل البحرى وانكماش تهديدات القرصنة الصومالية.

- إن التماس الحدودى للأردن مع سوريا والعراق فى ظلال التحولات النوعية التى أحدثتها القوات العراقية والجيش السورى فى تحقيق انتصارات على التنظيمات الإرهابية يشكل العديد من التدايعات على الأردن أبرزها:

- زيادة الأعباء الأمنية لمواجهه احتمال تسرب عناصر إرهابية إليها.

- إستمرار أزمة تواجد عدد كبير من اللاجئين السوريين على الأراضى الأردنية فى ظل محدودية موارد الدولة وقلة المساعدات الدولية.

- شكل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس ضغوطاً سياسية داخلية وعربية على الحكومة الأردنية إزاء مسئوليتها عن المسجد الأقصى والقدس الشرقية.

ثانياً : السعودية وباقي دول مجلس التعاون الخليجي :

- إن الأمن الخليجي مر بالعديد من الأزمات الناتجة عن:
- العلاقات التنافسية بين دول المجلس .
- إختلال التوازن بين دول المجلس وكل من إيران والعراق.
- الإعتماد على الموازن الخارجى الدولى الأمريكى والاقليمى احيانا (التركى و الباكستانى) .
- التنافس السعودى الايرانى على زعامة منطقة الخليج العربى وبحر العرب والمدخل الجنوبى للبحر الأحمر على نحو أدى إلى حالة نزاع مذهبى سنى – شيعى وحرب اقتصادية (اسعار النفط) وحرب بالوكالة فى اليمن وتهديد استقرار البحرين.
- تحاول السعودية بالتعاون مع باقى دول المجلس تحقيق أمنها من خلال إستراتيجية الأمن شاملا لأبعاد (أمن الخليج – أمن البحر الأحمر – الأمن العربى) بدلاً من إستراتيجية الأمن بالوكالة والإعتماد على الموازن الخارجى وذلك.

بـالأرتكاز على :

- بناء الجيش الخليجي الموحد محققا التوازن مع القوى الاقليمية (إيران).
- الأخذ بمفهوم الأمن التعاونى القائم على توازن المصالح مع أطراف أقليمية ودولية.

- ربط أمن الخليج بالأمن القومى العربى وامن البحر الأحمر.
- هناك تاثير متبادل بين الشاطئ الشرقى والغربى للبحر الأحمر والجنوبى خاصة (اليمن – باب المندب الشواطئ الجنوبية الغربية – السعودية) لذلك فإن الأزمة اليمنية تلقى بتداعياتها على دول حوض البحر الأحمر من خلال دور إيرانى يسعى إلى :

- الهيمنة على اقليم البحر الأحمر.
- التحكم فى ممرات البترول الحيوية.
- تطوير الخليج العربى ودوله من الجنوب.
- جاءت عاصفة الحزم العربية كمحاولة لاستعادة التوازن فى اليمن ومواجهة محاولات الهيمنة الإيرانية من خلال دعمها للحويثيين كما سعت الدول الخليجية الى فرض وجودها

في الجانب الغربي لمضيق باب المندب لكسر الطوق الإيراني الشيعي في الجنوب وذلك
من خلال:

- التواجد السعودي في جيبوتي عبر مسارات اقتصادية واجتماعية وانسانية.
- وقعت السعودية مسودة إتفاق أمنى عسكري لإقامة قاعدة عسكرية في جيبوتي.
- موافقة صومالية عام ٢٠١٧ على إنشاء قاعدة عسكرية إماراتية في ميناء بربرة.
- جهود قطرية لتحقيق وجود عسكري في منطقة البحر الأحمر برز بعد اجتماع في السودان لرؤساء أركان قطر - السودان - تركيا بعد استلامها لجزيرة سواكن السودانية (الأمر الان غامض بعد رحيل البشير)
- حصول شركة موانى دبي على:
- امتياز إدارة ميناء بربرة ومطار هلمدة (٣٠) عام باستثمارات ٤٤٢ مليون دولار.
- حق إدارة ميناء جيبوتي عام ٢٠٠٠.
- توقيع عقد إيجار لإستخدام ميناء عصب ومطار هلمدة (٣٠) عام بدأ من عام ٢٠١٥.
- إستأجرت الإمارات جزيرة سوقطرى اليمنية لمدة (٩٩) عام و التي تقع قرابة خليج عدن في مقابل القرن الأفريقي واستئجار جزيرة بريم في مدخل البحر الأحمر^(١).

ثالثاً : اليمن:

- تتمتع اليمن بموقع إستراتيجى وفر لها العديد من الخصائص تتمثل في:
- السيطرة على المدخل الجنوبى للبحر الأحمر (باب المندب) الذى تتحكم فيه جزيرة (ميون) والشاطئ الغربى الجيبوتى حيث يمر منه ٣,٣ مليون بميل نفط يوميا (٤٪ من الطلب العالمى) ويبلغ اجمالى السفن العابرة للمضيق متوسط (٢٠ الف) سفينة فى العام بما يعادل أكثر من ١٢٪ من حجم التجارة العالمية.
- وجود عدد ١٨٦ جزيرة يمنية منها عدد ١٥٢ جزيرة فى البحر الأحمر أكبرها جزر (كمران - حنيش الكبرى والصغرى - زقر - الزبيد - الطير) كما تشرف سواحلها على خليج عدن و بحر العرب والبحر الأحمر بإجمالى (٢٣٣٦ كم) وهوما يصعب اعمال التأمين والسيطرة على مياهه الإقليمية والأقتصادية^(١).

^(١) وائل ربيع، مجلة السياسة الدولية، ع ٢١٢، القاهرة، إبرایل ٢٠١٨، ص ١١٢.

^(١) وائل ربيع، مرجع سابق، ص ١١٣.

- إستمرار الصراع اليمنى الداخلى حيث الحوثيين وتنظيم القاعدة المسيطر على محافظات جنوب اليمن الممتدة حتى حضر موت ضد الجيش اليمنى الشرعى بدعم من قوات التحالف العربى (عاصفة الحزم) زاد من حجم خسائر المدنيين و تسبب فى وضع انسانى متردى.
- إستمرار الدعم الإيرانى للحوثيين لتمكينهم من السيطرة على الحكم فى اليمن وبما يحقق لإيران الأتى :

- على المستوى الداخلى ان يكون لهم حصة فى القرار السياسى اليمنى وبالتالى المشاركة فى منظومة أمن البحر الأحمر.

رابعا : مصر :

-إتسمت العمليات الإرهابية فى مصر خلال أعوام (٢٠١٧ - ٢٠١٨ - ٢٠١٩) بسمات رئيسية تتمثل فى الأتى :

- زيادة عمليات مجابهة الإرهاب مقارنة بالعمليات الإرهابية التى تم تنفيذها بما يشير إلى انحسار ملحوظ فى هذه العمليات كنتيجة للضربات الأمنية الاستباقية والتنسيق مع الدول التى تشارك مصر فى محاربة الإرهاب والنجاح الاستخبارى.

- نقل بعض التنظيمات الإرهابية عملياتها إلى منطقة الوادى والدلتا وهو ما يشير إلى تسلل بعض العناصر من سيناء إلى المناطق الجديدة وهو ما يؤكد نجاح جهود قوات انفاذ القانون فى شمال سيناء.

- من حيث نوعية الأهداف المستهدفة فتمثل فى ثلاث أنواع :

-الأهداف الرخوة التى تتميز بالطابع المدنى والحضور البشرى الكثيف مثل مسجد الروضة (٢٤ / ١١ / ٢٠١٧) وكنيسة مارمينا بطوان (٢٩ / ١١ / ٢٠١٧).

- المرافق ذات التكلفة السياسية العالية (مطار العريش ديسمبر ٢٠١٧) .

- العمل فى خلايا صغيرة تابعة للتنظيمات الكبرى (داعش) بما يصعب تتبعها وتحديد علاقتها بالتنظيم الرئيسى .

- مصادر التهديدات والمخاطر المؤثرة فى الأمن القومى المصرى المرتبطة بالبحر الأحمر وامتداده الجنوبى حتى القرن الأفريقى ما يلى :

- تنامى أنشطة الإرهاب حيث يمثل القرن الأفريقى بيئة خصبة للتنظيمات الإرهابية.

- إحتدام المنافسة بين القوى الدولية و الإقليمية على الوجود العسكرى فى جنوب البحر الأحمر حيث تحقق للقوى المتنافسة اشتراكها فى الترتيبات الأمنية بالبحر الأحمر والحد من قدرة مصر على التحرك الفاعل ومحاولة عزلها عن التفاعلات الدائرة فى هذا الأقليم.
- إستمرار جهود القوات المسلحة والشرطة فى العملية الشاملة فى سيناء للقضاء على الإرهاب الذى هدد مصر وشعبها وباقى دول المنطقة.

خامسا : السودان:

- تعرض السودان لفترة طويلة لحالة من عدم الاستقرار السياسى والأمنى والأقتصادى تمثل فى الآتى:

- الصراع بين شماله وجنوبه اسفر عن اقامة دولة جنوب السودان فى يوليو ٢٠١١ ونتيجة للصراع الجنوبى الداخلى أغلق حدوده معها مما كبده خسائر فادحة نتيجة للخلاف على مستقبل منطقة (أببى) الغنية بالنفط وبعض المناطق الحدودية الأخرى .

- تصاعد حدة الأزمة الاقتصادية فى السودان منذ عام ٢٠١٩

جدد السودان الشكوى ضد مصر بشأن حلايب فى عام ٢٠٢١ رغم تحسن العلاقات^(١).
الوقوف مع اثيوبيا ضد مصر فى مفاوضات سد النهضة فى عهد البشير ثم تغير الموقف نتيجة الشعور بالخطر الدايم لسد النهضة على السودان واحتلال اثيوبيا لاراضى سودانية فى مناطق بشرق السودان

- نجح السودان فى استرداد معظم أراضيه التى احتلتها اثيوبيا بمساعدة مصرية .

- إستمرار التوتر بين السودان وارىترىا الذى بدأ منذ عام (٢٠٠٢) والذى يتصاعد فى بعض الأوقات ليصل الى التهديدات بإعلان الحرب ويعود الخلاف بين البلدين لإتهام كل طرف بدعم وايواء الأخر للعناصر المعارضة للنظام.

- مهاجمة اثيوبيا بشكل متكرر لأراضى بشرق السودان عليها رغم الحديث المتكرر عن العلاقات المتميزة بين البلدين .

(١) محمود إدريس ، جريدة الأهرام، ع ٨٤١٥٧، القاهرة إبريل ٢٠١٨، ص ٧.

- برز في نهاية ٢٠١٧ وبعد زيارة الرئيس التركي للسودان تهديدا جديدا لأمن البحر الأحمر لم يصل الى حد الصراع ولكنه كان تحولاً خطيراً في السياسة الخارجية السودانية و **المتمثل في:**
- تسليم السودان جزيرة سواكن (أقدم ميناء سوداني) إلى الجانب التركي بدعوى إعادة إعمارها ، وغموض الموقف بعد الإطاحة بالبشير.
- توقيع (١٢) إتفاقية أمنية واقتصادية مع تركيا و من غير الواضح الان مصير تلك الاتفاقات في ظل ضبابية السياسات السودانية الحالية.
- قيام السودان باقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل نتيجة الضغوط الأمريكية والغربية عليه.
- افتتاح روسيا لقاعدة عسكرية في بورسودان في فبراير ٢٠٢١ بها ٣٠٠ فرد بالتزامن مع رفع الولايات المتحدة السودان من قائمة الدول الراحية للارهاب.
- الصراع الداخلي على السلطة بعد رحيل البشير .
- سادساً : جيبوتى:**
- وتعتبر جيبوتى أكثر دولة أفريقية يوجد بها قواعد عسكرية أجنبية التي تمثل احد مصادر الدخل لدولة فقيرة فهي ايضا تلعب دوراً هاماً فى حماية امن النظام السياسى خاصة بعد انتخاب الرئيس إسماعيل عمر فى ابريل ٢٠١٦ لفترة رئاسية رابعة^(١).
- يعتبر موقع جيبوتى ميدان سباق للتواجد العسكرى الأجنبى وماخلفه من تأثير على أمن البحر الأحمر وتمثلت هذه القواعد فى الآتى:
- إحتفاظ فرنسا بأقدم قاعدة عسكرية لها فى جيبوتى (١٤٠٠ جندي) واستخدمت كمركز لقوات الإتحاد الأوروبى البحرية الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٢) لمواجهة القرصنة الصومالية فى المنطقة.
- إستأجرت الولايات المتحدة قاعدة عسكرية فى (كامبليمونية) حتى ٢٠٢٥ يتواجد بها (٤٠٠٠) جندي والقيادة العسكرية الأمريكية فى أفريقيا (أفريكوم).

(١) ناجى شهود، مجلة السياسة الدولية، ع ٢١٢، القاهرة إبريل ٢٠١٨، ص ٩٢.

- إفتتاح أول قاعدة صينية خارج أراضيها بجيبوتي فى أغسطس ٢٠١٨ يتركز بها (١٠ آلاف) جندى حتى عام ٢٠٢٦ .
- تم انشاء قاعدة يابانية فى ٢٠١١ للتصدى لأعمال القرصنة الصومالية متمركز بها فرقة من قوات الدفاع اليابانية^(١).
- حققت هذه القواعد عوائد اقتصادية لجيبوتي من خلال اجمالى قيمة إيجارية سنوية ٢٢٦ مليون دولار سنويا قابله للزيادة خلال الخمس سنوات المقبلة الى ٣٠٠ مليون دولار ويتضح ذلك من الآتى:
 - أن مدة ايجار القاعدة الأمريكية عشرون عاما مقابل ٦٣ مليون دولار سنويا.
 - استثمارات أمريكية فى إنشاء القاعدة تقدر بنحو مليار دولار.
 - حققت الصادرات الأمريكية لدول القرن الأفريقى ومنها جيبوتي نموا بلغ ١٤٪ فى اجمالى الصادرات الأمريكية الى افريقيا جنوب الصحراء.
 - قدمت الصين ١٦,٦ مليون دولار لتمويل مشروعات تنموية فى جيبوتي ومساعدات غذائية بقيمة ١,٧٥ مليون خلال جفاف ٢٠٠٥ وتمويل بناء مقر وزارة الخارجية بتكلفة ٢,٤١ مليون دولار، كما قامت الصين بإنشاء قاعدة عسكرية بحرية فى (فور غنباور) بايجار سنوى مائة مليون دولار.
 - تبلغ قيمة ايجار القاعدة الفرنسية ٣٠ مليون دولار سنوياً.
 - ايجار القاعدة اليابانية ٣٣ مليون دولار.
- تسعى جيبوتي الى استضافة قوى إقليمية وشرق أوسطية اخرى لإقامة قواعد أو مراكز استيعاب ذات طابع عسكري ولوجيستي فى مواجهه تهديدات إقليمية من جيرانها أريتريا و إثيوبيا وتهديدات إرهابية من الصومال.

المحور الثانى : المتغيرات فى الكتلة غير العربية:

ثامناً :أريتريا :

- إن إريتريا كونها تمتلك أطول ساحل غير عربى على البحر الأحمر (٦٨٣ كم) وتعد الثالثة فى تعداد الجزر بعد السعودية و اليمن (١٢٦ جزيرة) بالإضافة الى ميناءى

(١) ناجى شهود، مرجع سابق، ص ٩٢.

- عصب ومصوع دفعت دولا عربية إلى بذل مساعي دائمة وقوية منذ استقلالها عن إثيوبيا لضمها كعضو في الجامعة العربية وهو ماسيحقق الآتي :
- تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية.
 - المساعدة على مكافحة التغلغل الإسرائيلي في منطقة البحر الأحمر.
 - تأمين البلدان العربية المطلة على سواحل البحر ضد أى عدوان اسرئلي محتمل يتم من / عبر الجزر الأريتيرية.
 - استكمال السيطرة على باب المنذب.
 - سعت اسرائيل لإقامة علاقات قوية مع إريتريا لضمان عدم تكرار غلق مضيق باب المنذب وإستغلت هذه العلاقات فى عقد إتفاق عسكرى وأمنى يحقق الآتى :
 - إتفاقية إستخدام الموانى والجزر الأريتيرية كمنفذ لمرکز لوحدها البحرية.
 - الحصول على تسهيلات تحتاجها وحداتها عند العمل فى جنوب البحر الاحمر.
 - الاستفادة من محطات الاتصالات العسكرية الأمريكية المقامة فى العاصمة اسمره.
 - تشكل بعض النزعات الإقليمية الأريتيرية تهديدات ومخاطر لأمن البحر الأحمر والتي تتمثل فى:
- إستمرار التوتر الجيوتى الأريتري نتيجة لإستمرار احتلال اريتريا (رأس دوميرة) الجيوتية منذ عام ٢٠٠٨.
- أزمات مع السودان مرتبطة بالسماح لتسلل مقاتلين من دارفور الى الداخل الأريتري لتدريبهم بواسطة خبراء إسرائيليين.
- النزاع الحدودى الاريتري / الإثيوبى والمرتبب بعدم تنفيذ اثيوبيا للقرارات الدولية فى (٢٠٠٢ ، ٢٠٠٣) بأحقية اريتريا فى مدينة (بادمى) الحدودية رغم الوعود الاثيوبية الحالية .
- الوجود الأجنبى فى أريتريا :
- إقامة إسرائيل لعلاقات ودية ودبلوماسية مع إريتريا وتطويرها الى تعاون إستراتيجى عسكرى يخدم مصالحها تمثل فى إنشاء قاعدة جوية وتدريب عناصر من القوات المسلحة والسماح لإسرائيل بدفن نفايات نووية فى منطقة جبل (إمبوبيت) بالقرب من الحدود السودانية.

- تغلغلت الصين فى إريتريا من خلال النشاط الإقتصادى فقدمت لها قرضاً لشراء آلات زراعية بثلاثة ملايين دولار وكذلك تمويل عددا من المشروعات التنموية.
- تسعى قطر لمد نفوذها بإريتريا من خلال وساطتها فى حل النزاع الحدودى الجيبوتى / الأريتري بإتفاق سلام وقع فى الدوحة عام ٢٠١٠ ووضعت جنودها على الحدود بينهما.
إسرائيل :

- يتسم البحر الأحمر بما فى ذلك القرن الأفريقى بأهمية حيوية وإستراتيجية لإسرائيل مما يتطلب تحقيق عدة اهداف تعزز وضعها الإستراتيجى فى البحر الأحمر وتتمثل هذه الأهداف فى الأتى :

- توسيع الوجود العسكرى الإسرائيلى وترسيخه و تأمين مصالحها بما يتيح لها مجابهة اى قوى عربية فى باب المنذب.

- إستخدام التفوق العسكرى الإسرائيلى لكسر اى حصار بحرى عربى مستقبلى خاصة فى حالة اى مواجهة عربية إسرائيلية.

- ضمان اتصال وامن خطوطها البحرية العسكرية والمدنية بين المحيط الهندى والبحر المتوسط عن طريق البحر الأحمر وبما يحقق حرية تجارتها مع البلدان الأفرواسيوية.

- إيجاد عمق إستراتيجى فى البحر الأحمر يتيح لإسرائيل رصد اى نشاط عسكرى عربى فى المنطقة.

إحتمالية وقوع مواجهه عسكرية بين إسرائيل وأطراف عربية تجعل البحر الأحمر مصدراً محتملاً للصراع نتيجة لواحد أو أكثر من العوامل الأتية:

- محاولة إسرائيلية لتوسيع نطاق سيطرتها على واحدة او أكثر من الجزر العربية فى البحر الأحمر تحت شعار أمن إسرائيل.

- حصار عربى للسفن الأسرائيلية فى باب المنذب أو مناطق أخرى من البحر الأحمر.

- سعت إسرائيل الى توسيع وجودها العسكرى فى البحر الأحمر لمواجهة كثافة القوى العربية فى دول الأقليم وتنمى التواجد الإقتصادى الخليجى فى منطقة القرن الأفريقى احد الأقاليم المؤثرة على البحر الأحمر وتمثل هذا التوسع الإسرائيلى فى الأتى :

- الدعم الإقتصادى والعسكرى لإثيوبيا.

- استمرار شبكة الاستخبارات الإسرائيلية فى عملها بنشاط فى إثيوبيا والساحل الإريتري.
- إنشاء قاعدتين عسكريتين فى أريتريا خاصة فى الجزر القريبة من باب المندب (جزر حالب ودهلك).

- زيادة النشاط الاقتصادى فى كل من إثيوبيا وأريتريا باستخدام شركات متخصصة فى المنتجات الزراعية - اللحوم - البناء - حفر الآبار واتحاد العمال الوطنى الهستروت للتجارة والصناعة.

- أعلن الرئيس الأمريكى ترامب فى الثامن من مايو ٢٠١٨ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووى الإيرانى (١+٥) وفرض أعلى مستوى من العقوبات على إيران^(١) ، وجاء ذلك بعد إعلان نيتانياهو فى نهاية ابريل من نفس العام امتلاك إسرائيل (٥ ألاف) وثيقة تثبت ان طهران واصلت تطوير برنامجها النووى وهو ما اعتبرته اطراف متعددة رسالة تهديد جديدة لإيران بالتصعيد وإحتمال سعى إسرائيل إلى تنفيذ احد السيناريوهات الثلاثة التالية :

- عدم الاكتفاء برسائل التحذير والتهديد والقيام بعمل عسكري منفرد بدعم امريكى يستهدف المنشآت الإيرانية سواء فى بوشهر او أصفهان أو منشأة بورودو.

- استمرار إسرائيل فى توجيه ضربات عسكرية الى اهداف إيرانية فى سوريا أو ربما التوسع فى إتجاه لبنان كميدان بديل عن المواجهه المباشرة مع طهران.

- استغلال إسرائيل إصرار إدارة بايدن على تحجيم ايرن إما بتعديل الإتفاق النووى أو إعاقة إتفاق جديد والسعى لإيجاد دور لها سواء فى صياغة نص جديد أو اضافة ملحق مكمل له.

- تمارس إسرائيل العنف ضد مسيرات حق العودة الفلسطينية والتي تخرج من أو اخر مارس ٢٠١٨ والتي اسفرت عن عشرات الشهداء من ابناء قطاع غزة.

- أعلن نيتانياهو فى ابريل ٢٠١٨ فى لقاء مع سفراء إسرائيل فى الخارج رفض كل الوساطات التي تطرح لعملية السلام مؤكداً تمسكه بالوساطة الأمريكية الممثلة فى دعوة مفتوحة للمفاوضات بغير القدس تحت مسمى (صفقة القرن)^(٢).

(١) ترامب يعلن انسحاب أمريكا من الاتفاق النووى ويتوعد بعقوبات اقتصادية - شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ،

موقع cnn بالعربية - <https://Arabic.cnn.com.5/8/2018>

- تقابل هذه المبادرة بتعنت اليمين الإسرائيلي الذي يرى انها الطرف الأقوى بأليته العسكرية والدعم الأمريكي وأنه غير مضطر لتقديم تنازلات ويرى ان الوضع الراهن فى وجود سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية تقدم له الأمن وتظل عجلة الاستيطان تلتهم الأرض ولا ينتظر أى تغيير حقيقي فى عملية السلام حتى بتغيير حكم نيتانياهو.
- شهد ابريل ٢٠١٨ تصعيداً إسرائيلياً ضد إيران بإعلان نيتانياهو امتلاك أدلة قطعية بإدارة إيران لبرنامجاً نووياً سرياً وكذلك اقرار الكنيست لقانون يسمح لرئيس الوزراء و وزيرالدفاع ان يتخذا قرار شن عملية عسكرية أوحتى خوض الحرب على خلفية تهديد وزير الدفاع بضرب اى محاولة إيرانية لأى وضع عسكري فى سوريا.
- شهد شهر سبتمبر ٢٠١٩ إعلان رئيس وزراء إسرائيل بضم غور الأردن ومناطق من الضفة الغربية الى اسرائيل والتوافق بين المرشحين لرئاسة الوزراء على ذلك^(١).
- قيام السودان باقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل يزيد من نفوذ إسرائيل بإقليم البحر الأحمر^(٢).

إيران:

- ان المشروع الإيراني المتمثل فى رؤيته بأنهم اصحاب حق فى رسم الخريطة الأمنية بالمنطقة وتصدير الثورة هو ما حقق لها إنشاء ممر برى من طهران إلى بيروت عبر العراق وسوريا.
- وقد مر المشروع الإيراني بعدد من المتغيرات تتمثل فى الآتى :
 - تعظيم دورها فى العراق بسبب الغالبية الشيعية والذى اقرته امريكا اثناء حربها على الإرهاب.
 - استخدام إيران ورقه القضية الفلسطينية .
 - المشروع النووى والذى نجحت فى تامينه بإتفاق (١+٥) عام ٢٠١٥ والذى تسعى لتدعيم إستمراره مع باقى اطرافه بعد إعلان الرئيس الأمريكى السابق ترامب الانسحاب منه عام ٢٠١٨ لوجود جوانب قصور تتمثل فى الآتى :
 - أن هذا الإتفاق يفقد صلاحيته خلال ٧ اعوام يمكن لإيران بعدها تطوير سلاحها النووى.

(١) شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) – ضم غور الأردن – [wiki<https://ar.m.wikipedia.org/27/1/2020](https://ar.m.wikipedia.org/27/1/2020)

(٢) السودان يوقع على اتفاق لتطبيع العلاقات مع إسرائيل ويحصل على مساعدات –

permalink<<https://m.facebook.com/6/1/2021>

- لا يشمل أى قيود على إنتاج الصواريخ الباليستية.
- (٣) لا يقيد أنشطة إيران التي ترعى الإرهاب وتزعزع الاستقرار.
- الأقلية الشيعية فى دول الخليج وإستخدامها فى الصراعات الداخلية فى البحرين والكويت.
- الانتقال من تصدير الثورة الى تصدير الإرهاب فى لبنان وسوريا والعراق واليمن وتكوين ميلشيات مسلحة يدعمها ويؤهلها الحرس الثورى الإيرانى.
- يعتبر الحرس الثورى الإيرانى هو الذراع العسكرية الأولى للتطرف السياسى والدينى وهو الذى صاغ التوجهات الإيرانية ويتضح ذلك من إعلان نائب قائد الحرس الثورى (حسين سلامى) فى مايو ٢٠١٨ مؤكداً الآتى :
- جميع دول المنطقة صارت فى مرمى الصواريخ الإيرانية.
- تصعيد الموقف مع أمريكا فور تحللها من إتفاقية (١+٥).
- تواجد قوات إيران فى شرق المتوسط او شمال البحر الأحمر.
- يرى ان قصف إسرائيل لمطار التيفور ومنطقة الكسرة جنوب دمشق ومقتل مستشارين إيرانيين و اغتيال قاسم سليمانى هى النقطة التى سنتقل الصراع مع إسرائيل إلى حرب شاملة^(١).
- سعت إيران منذ نهاية ٢٠٠٩ الى الخروج من دائرتها المعتادة المرتبطة بمياه الخليج العربى وتعزيز وجودها فى البحر الأحمر بحصولها على تسهيلات عسكرية على الشواطئ السودانية منذ نهاية التسعينيات ، وفى منطقة القرن الأفريقى من خلال جيبوتى حيث وقعت معها إتفاقية تعاون مشترك تضمنت الآتى:
- الإعفاء من تاشيرات الدخول لمواطنى البلدين.
- بناء مراكز للتدريب.
- منح البنك الإيرانى قروضاً للبنك المركزى الجيبوتى .

(١) شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) - العميد حسين سلامى : تطوير البرنامج الصاروخى الإيرانى لن يتوقف -

show<news<www.elnashra.com/١٠/٢٠٢٠ .

- إنشاء لجنه مشتركة للإسهام فى عملية التنمية فى جيوتى.
- تقديم منح دراسية للطلاب الجيوتيين فى جامعة طهران^(٢).
- عززت طهران تواجدها بإنشاء قاعدة عسكرية على الساحل الأريتري وكذلك إنشاء مركز لتموين السفن الإيرانية التى تجوب البحر الأحمر.

المحور الثالث : تأثير المتغيرات على أمن البحر الأحمر سياسياً وأمنياً – اقتصادياً – عسكرياً

أولاً : التأثيرات السياسية والأمنية :

- تشكل السواحل العربية حوالى ٨٨٪ من سواحل البحر الاحمر وهو ما يجعله يقع فى مركز ثقل الكتلة العربية والذى يمكن إضعافه بتهديد أمن دول البحر الاحمر حال فقدانها منافذها البحرية أو اغلاق المضائق المتحكمة به.
- يؤثر التنافس الدولى والإقليمى على التواجد العسكرى فى البحر الأحمر وامتداده للقرن الأفريقى بشكل كبير على العمق الإستراتيجى المصرى والأمن القومى العربى وتهديد الملاحة فى باب المندب وقناة السويس ويمكن مواجهه هذا التحدى من خلال ثلاثة محاور هى :
- **المحور الأول :** دعم الوجود العسكرى المصرى بالبحر الأحمر بالتنسيق مع دول جنوب البحر الأحمر وتوسيع نطاق عمل الأسطول الجنوبى.
- **المحور الثانى :** مزيد من التعاون والتنسيق المصرى – السعودى – الإماراتى لحماية المصالح المشتركة فى البحر الأحمر.
- **المحور الثالث :** بلورة دائرة دبلوماسية جديدة (دائرة البحر الأحمر) للتعامل مع دول هذه المنطقة من خلال رؤية متكاملة.
- توجد الصراعات الحدودية فى دول حوض البحر الأحمر تداعيات تؤثر سلباً على أمنه بصفة عامة والأمن القومى العربى بصفة خاصة وتتمثل هذه التداعيات فى

(٢) شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) – النفوذ الأيرانى فى جيوتى ، الأهداف والدوافع – مركز مقديشيو للبحوث

<<https://mogadishucenter.com/7/9/2015>>

تعزيز فرص الوجود الأجنبي في المنطقة والذي بدوره يؤثر على القرار السياسي لدول المنطقة ويقلل من فرص التعاون بينها.

- يشكل التواجد الأمريكي والأوروبي البحري لمكافحة أعمال القرصنة في البحر الأحمر تهديداً لكل الدول العربية ويشكل محورا أطلق عليه القرن الأفريقي الكبير يتكون من (أريتريا - إثيوبيا - كينيا - جيبوتي - أوغندا) و تهدف من خلاله السيطرة على جنوب البحر الأحمر وعزل الدول العربية الواقعة شماله.

- انهيار الأمن الصومالي في ظل عدم سيطرة الحكومة على الأوضاع الداخلية يهيئ ظروف مناسبة لإعادة تمركز التنظيمات الإرهابية في العراق وسوريا وتهديد أمن دول البحر الأحمر.

- استغل تنظيم القاعدة الأزمة اليمنية واعد ترتيب أوراقه في اليمن خاصة في منطقة (شبوه - ابين - ارحب) وهو ما قد يدفع بالتدخل الأجنبي في اليمن مؤثراً على استقرار الأمن جنوب البحر الأحمر.

- التواجد الاسرائيلي المكثف في اثيوبيا واريتريا وسعي السودان لاقامة علاقات دبلوماسية وتطبيع العلاقات معها يؤثر على الأمن القومي العربي والمصري نظرا لوضوح أهداف المشروع الصهيوني التي تصطدم بطموحات الدول العربية بشكل عام وتهدد مستقبلها .

ثانياً: التأثيرات الاقتصادية :

- تتمثل تداعيات الأزمات الحدودية في احتمال تعرض الملاحة بالبحر الأحمر وقناة السويس للخطر ومدى مايمكن ان يتسبب به ذلك من تداعيات اقتصادية على دول المنطقة.

- ان تعديل الإتفاقية الدولية لاعالى البحار (١٩٨٢) والتي حددت المنطقة الاقتصادية بمسافة ٢٠٠ ميل بحرى وكبر مساحة المياه الإقليمية المرتبطة بطول سواحل دول البحر الأحمر وتعدد الثروات والأنشطة السياحية والصناعية يتطلب لتأمينها الآتى:

- توفير حجم من القوات والوسائل البحرية.

- تحقيق تعاون وتفاعل بين دول الكتلة العربية فى تأمين المياه الإقليمية والاقتصادية.
- ما زالت أوضاع اليمن تستعصى على الحل وتفاقت الازمة الاقتصادية والانسانية التى اصبحت أكبر كارثة طبقاً لرؤية المنظمات الدولية.
ثالثاً: التأثيرات العسكرية :
- ان تأثير النزاعات الحدودية بين دول حوض البحر الأحمر يؤدي الى الاتى:
 - استنزاف قدرات دول النزاع فى مواجهات عسكرية.
 - تقلل هذه النزاعات من فرص امكانية صياغة سياسية دفاعية مشتركة لأمن البحر الأحمر بالإعتماد على الامكانيات الذاتية.
 - إحتمال التدخل الأجنبى فى الصراعات الحدودية يؤدي الى تعزيز الوجود العسكرى البحرى لبعض القوى الكبرى وأطراف اقليمية بما قد يؤدي الى زيادة الفجوة فى معادلة توازن القوة العسكرية فى المنطقة.
 - ان القواعد العسكرية الأمريكية والفرنسية فى جيبوتى وماتقدمه من تسهيلات بحرية وجوية وامتداد هذا التواجد الى الخليج العربى يزيد من احكام حلقات السيطرة على البحر الأحمر والخليج العربى وتهديد أمنهم.
 - استمرار تراجع الأوضاع الأمنية فى اليمن والصومال وتحولهما لمراكز إيواء وتدريب وتمويل للجماعات الإرهابية يلقى بظلاله على الأوضاع الأمنية بالبحر الأحمر.
 - اجترأ إيرانى يستثمر هشاشه الوضع اليمنى للولوج الى الساحة الخلفية للسعودية وتهديد عمقها بضربات صاروخية طالت الرياض ومكة و مناطق البترول .
 - تسعى إسرائيل لأن تكون قوة رئيسية فى البحر الأحمر والقرن الأفريقى وامكانية تهديد المناطق الاقتصادية وضرورة استمرار اعمال التأمين وزيادة عمق الانذار خارج عمق النطاق التعبوى للقوات البحرية لدول الحوض.

- ان الإنعكاسات الإقليمية للدور التركي في البحر الأحمر جعلت إيران وإسرائيل أكثر حرصا على التثبيت بالتمركز في القرن الأفريقي وهو ما يفسر حرص طهران على افتتاح سفارة في مقدشيو و الحصول على تسهيلات عسكرية في إريتريا.
- أثار الوجود التركي في البحر الأحمر (سواكن – الصومال) العديد من المخاوف الإستراتيجية لدول الكتلة العربية في البحر الأحمر لسببين رئيسيين :
- يمثل الحضور التركي في إفريقيا تهديداً للمصالح العربية نظرا للتواجد بالقرب من الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية لدول الخليج ومصر (تملك تركيا الآن أكثر من أربعين سفارة في الدول الأفريقية وتدير الميناء الرئيسي والمطار في الصومال).
- تعمل السياسة التركية الحالية على تقويض الدور المصري ومحاربة الدولة الوطنية في مصر بشكل خاص لتمكين جماعة الإخوان الموالية لها من الوصول للسلطة في مصر وتستثمر كل جهودها وتواجدها خارج حدودها لتحقيق ذلك الهدف حتى في ظل بعض اليوادر الشكلية لتخفيف التوتر .
- تبنى الحكومة التركية لنهج استعادة نفوذ وسيطرة الدولة العثمانية على العالم العربي يصطدم بالمصالح المصرية ويقوض محاولات تحسين العلاقات بين البلدين .
- القواعد التركية تطوق منطقة الخليج العربية شمالا من العراق و شرقا من الدوحة وجنوبا من الصومال.
- تنافس شركات المقاولات التركية نظيرتها المصرية في افريقيا والعالم العربي في مناطق كانت تتسيدها الشركات المصرية تقليديا .

الاستنتاجات:

- توجد الصراعات الحدودية في دول حوض البحر الأحمر تداعيات سلبية علي امنه.
- القواعد العسكرية الامريكية والفرنسية خصوصا والأجنبية عموما تزيد من سيطرة دول كبري من خارج حوض البحر الأحمر عليه.

- يعتبر الحضور التركي والإيراني والإسرائيلي في جنوب البحر الأحمر إشكالية مهددة للامن الإقليمي بوجه عام وامن البحر الأحمر بوجه خاص.
- هناك حاجة لدعم الوجود العسكري المصري في البحر الأحمر وإيجاد قواعد دائمة في الجزء الجنوبي منه.
- الضعف الاقتصادي المزمن لدول البحر الأحمر يحتاج لخطط تنموية شاملة نظرا لانه يؤدي الي ضعف عسكري مزمن
- يحتاج البحر الأحمر الي منظومة امن جماعي لصيانة مصالح دوله.

المراجع

- أبو النجا، فايزة (٢٠١٦)، محاضرة. اكااديمية ناصر العسكرية العليا – القاهرة.
- أبو بكر ، محمد عثمان (١٩٩٧)، تحديات السياسية والوحدة الوطنية التي تواجهه منطقة القرن الأفريقي فى أفريقيا وتحديات القرن الحادى والعشرين , جامعة القاهرة , معهد البحوث والدراسات الأفريقية ص ٣٦٣.
- إدريس، محمود (٢٠١٨) ،جريدة الأهرام، ع ٨٤١٥٧، القاهرة ،ص ٧.
- ترامب يعلن انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي ويتوعد بعقوبات اقتصادية ٢٠١٨ ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ، موقع cnn بالعربية – [congress..<https://Arabic.cnn.com.5/8/2018](https://Arabic.cnn.com.5/8/2018)
- التوازن العسكرى (٢٠١٩)، المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية، لندن (قسم الشرق الأوسط).
- خشيم، مصطفى عبدالله أبو القاسم (٢٠١٠)، دراسة بشأن السيناريوهات للعلاقات السياسية والأمنية بين دول الهجرة غير الشرعية ، طرابلس ص ص ٥٦-٥٧.
- ربيع، وائل (٢٠١٨)، مجلة السياسة الدولية، ع ٢١٢، القاهرة ، ص ١١٢.
- السودان يوقع على اتفاق لتطبيع العلاقات مع إسرائيل ويحصل على مساعدات. [permalink<https://m.facebook.com/6/1/2021](https://m.facebook.com/6/1/2021)
- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ٢٠٢٠، ضم غور الأردن [wiki<https://ar.m.wikipedia.org](https://ar.m.wikipedia.org/wiki)
- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) ٢٠٢٠، العميد حسين سلامى : تطوير البرنامج الصاروخي الايرانى لن يتوقف – [show<news<www.elnashra.com](http://www.elnashra.com) ٢٠٢٠/١٠/٨ .
- شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، ٢٠١٥، النفوذ الايرانى فى جيبوتى ، الأهداف والدوافع – مركز مقديشيو للبحوث. [.<https://mogadishucenter.com/7/9/2015](https://mogadishucenter.com/7/9/2015).
- شهود، ناجى (٢٠١٨) ، مجلة السياسة الدولية، ع ٢١٢، ص ٩٢.



صبري ، سامي (٢٠١٨)، مجلة السياسة الدولية القاهرة عدد ٢١٢ ، ص ص ١٢٦ -
١٢٩ .

عبد العاطي، عمرو (٢٠١٨)، مشيرا إلى "زيجمار جابرييل" وزير الخارجية الألماني، مجلة
السياسة الدولية ، القاهرة ، ص ص ١٥ - ١٦ .